****

**رسالة إلى المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي**

**تحيه وبعد** \_\_\_\_\_،

يشارك \_\_\_\_\_ بنشاط في أسبوع العمل العالمي للتعليم (GAWE) الذي تنظمه الحملة العالمية للتعليم. حيث موضوع فعاليات أسبوع العمل العالمي للتعليم لعام 2023 (GAWE2023) هو "إنهاء الاستعمار على تمويل التعليم"، لذا فإن فعاليات هذا الأسبوع قد تكون فرصة جيدة للتذكير بالالتزامات الرئيسية للدولة التي يتوخاها القانون الدولي فيما يتعلق بتمويل التعليم ودور المؤسسات المالية الدولية.

ويؤكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR)، واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (CRC) على الحق في الحصول على التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي والحق في تعليم مجاني متاح عالميًا وتدريجيًا في المرحلة الثانوية. وتؤكد هذه المعاهدات الدولية أيضًا على الحق في التعلم مدى الحياة ابتداءٌ من التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة إلى مرحلة البلوغ، والحق في التعليم العام الجيد، والحق في التعليم بدون تمييز، وأن يلبي احتياجات الفئات الأكثر تهميشًا.

وهذا يوضح أن:

1. التعليم يجب أن يكون متاحًا ويمكن الوصول إليه من قبل الجميع؛
2. يجب توفير التعليم بشكل مجاني وبدون تمييز؛
3. يجب أن يكون التعليم ذا نوعية جيدة؛ و
4. يجب أن يكون التعليم معززا للمساواة الاجتماعية.

وللوفاء بهذه الالتزامات، فمن الضروري أن تتخذ الحكومات إجراءات لتوسيع نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي من خلال إصلاحات ضريبية تصاعدية وإنهاء سياسات التقشف، لا سيما استخدام قيود فاتورة الرواتب التي تدفع للقطاع العام والتي تؤثر بشدة على التمويل الكافي للتعليم.

ووفقًا لمقتضيات القانون الدولي لحقوق الإنسان، فقد أثبتت إجراءات التقشف أنها عائق يمنع الحكومة من تخصيص الميزانية اللازمة للتعليم المكفول عالميًا. ومن الواضح أن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة الخاص بالتعليم الجيد لا يمكن تحقيقه بحلول عام 2030 بدون زيادة كبيرة التمويل وأن تكون موجهة بشكل جيد، لا سيما في تلك البلدان الأبعد عن تحقيق التعليم الجيد للجميع على جميع المستويات. ولذلك، فإن الالتزام بالمعايير الدولية والإقليمية لتخصيص ما لا يقل عن 4-6٪ على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي و/أو 15-20٪ على الأقل من إجمالي الإنفاق العام على التعليم هو أمر ملح للغاية.

ومن المعروف أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مسؤولان دائمًا عن إجراءات التقشف هذه.

ولتحقيق هدف التنمية المستدامة في التعليم، ستكون هناك حاجة إلى ما لا يقل عن 69 مليون معلم إضافي بحلول عام 2030، ولكن المعلمين الحاليين في جميع أنحاء العالم يعانون من انخفاض الأجور ومن ظروف العمل غير المواتية، مما يقلل من مكانتهم كمهنة. وهناك سبب مشترك واضح يجمع بين الأجور المنخفضة ونقص المعلمين: حيث كلاهما ينشأ منذ عقود من ضغوط التمويل العام والذي نشأ بشكل مباشر عن طريق فرض قيود فاتورة الرواتب التي تدفع للقطاع العام.

وسواء تم فرض ذلك من قبل صندوق النقد الدولي (IMF) أو من قبل وزارات المالية التي تلتزم بالسياسات الاقتصادية ذاتها، فقد أصبح تخفيض وتجميد فاتورة الرواتب التي تدفع للقطاع العام بمثابة الرائد المركزي لسياسات التقشف الأوسع نطاقًا.

ويعتبر المعلمون أنهم أكبر مجموعة منفردة في معظم كشوف رواتب القطاع العام، لذا فإن القيود المفروضة على فاتورة الرواتب الإجمالية تؤثر بشكل غير متناسب على المعلمين، مما يؤدي إلى خفض رواتبهم ومنع التوظيف الجديد. وبدلاً من ذلك، يمكن للحكومة أن تختار زيادة الإيرادات الضريبية بشكل تدريجي بدلاً من خفض الإنفاق. وفي الواقع، يقدر صندوق النقد الدولي أن معظم البلدان يمكنها أن تزيد من نسب الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار خمس نقاط مئوية من الآن وحتى عام 2030.

وندعوكم لتحليل الوضع المالي الذي يواجه بلدنا حتى يتخذ صندوق النقد الدولي قرارات أكثر جرأة، وهذه المرة بما يتماشى مع الالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان، وبالتالي يساهم في توسيع الإيرادات الضريبية بطرق تدريجية لتمويل التعليم والخدمات العامة الأخرى.

وسنكون سعداء لمواصلة الحوار معكم.

بالتضامن معكم،

XX